IJSSP

المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس – العدد الثاني – البحث التاسع (ص: 163 - 186)
15 – آب – 2020 م

www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[الدفع بعدم الدستورية نحو مسؤولية جديدة للدولة عن القوانين غير الدستورية]

[إعداد: د. آمنة سلطاني]
[أستاذ محاضرأ جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي – الجزائر]

ملخص البحث :

يؤسس ادعاء الدفع بعدم الدستورية نظاما جديداً للمسؤولية ؛ والذي بموجبه يمكن للدولة أن تتولى المسؤولية بسبب قانون يعلن مخالفته للدستور، وقد شكك في هذه المسألة منذ الإصلاح الدستوري لعام 2008 في فرنسا الذي يُسمح من خلاله بإجراء مسألة الدفع بعدم الدستورية ،ويتعلق الأمر بإلغاء قانون دخل بالفعل حيز التنفيذ إذا أعلن المجلس الدستوري أنه غير دستوري.

مسؤولية الدولة عن القوانين المعلنة مخالفتها للدستور تكرس إدانة للدولة وحق الأفراد في المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي تكبدوها نتيجة لعدم دستورية القوانين ، هذا وقد أقر مجلس الدولة الفرنسي بالمسؤولية عن القوانين غير الدستورية ، هذه المرة للضرر غير العادي والخاص الذي قد تسببه ، كما قدم لنا مجلس الدولة الفرنسي السوابق القضائية من حيث المبدأ في القانون الإداري والدستوري في ثلاثة أحكام للجمعية العامة بتاريخ 24 ديسمبر 2019 ، يعترف من خلالها بإمكانية حصول أي مواطن على تعويض عن الضرر الناجم عن تطبيق قانون غير دستوري ، أو بشكل أكثر تحديدًا ، قانون مُعلن مخالفًا للدستور من قبل المجلس الدستوري في إطار قرار ناتج عن الإحالة المباشرة من قبل المحكمة العليا أو مجلس الدولة من مسألة الأولوية الدستورية.

ومع ذلك ، حتى الآن في الجزائر ، لم يقرر قط السؤال المتعلق بدعوى المسؤولية الرامية للتعويض بقانون مخالف للدستور؛ منذ الإصلاح الدستوري لعام2016 ؛ وصدور قرارين عن المجلس الدستوري رقم 01 /ق.م د/دع د/و 02 /ق.م د/دع د/ المؤرخين في 20نوفمبر لسنة..2019.، إن مسؤولية الدولة مفتوحة من حيث المبدأ للنقاش حتى يحسم مجلس الدولة الجزائري التقاضي في هذه المسألة وهي فرصة للتمييز بين التعويض عن الضرر الناتج عن اعتماد القانون والتعويض عن الضرر الناتج عن تطبيقه. الأول هو المسؤولية الكاملة عن خرق المساواة أمام الأعباء العامة. والثاني ، الذي يتعلق به الابتكار الرئيسي للحكم الجديد ، يتم تقديمه على أنه ناشئ "من المتطلبات الكامنة في التسلسل الهرمي للمعايير ، لإصلاح جميع الضرر الناتج عن تطبيق قانون يتجاهل الدستور أو التزامات الدولية " ولكي ينجح طلب التعويض هذا ، يجب الوفاء بالشروط الضرورة: وهو ما يحاول المقال تسليط الضوء عليه في إنتظار فتح النقاش في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية الدولة التشريعية - القوانين غير الدستورية - العلاقة السببية - الضرر المباشر و الخاص - الضرر الجسيم - المتطلبات الكامنة في التسلسل الهرمي للمعايير – التعويض.

IJSSP

المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس – العدد الثاني – البحث التاسع (ص: 163 - 186)
15 – آب – 2020 م

www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[Pay no constitutional responsibility towards a new state law unconstitutional]

Abstract:

The claim of unconstitutionality establishes a new system of responsibility, according to which the state can assume responsibility due to a law declaring its violation of the constitution, and he has questioned this issue since 2008 constitutional reform in France through which the issue of advancing unconstitutionality is permitted, and it is about canceling a law that has already entered It takes effect if the Constitutional Council declares it unconstitutional

Th state's responsibility for the laws declared in violation of the constitution enshrines a condemnation of the state and the right of individuals to claim compensation for damages incurred as a result of the unconstitutionality of the laws. This has been recognized by the French State Council as the responsibility for unconstitutional laws, this time for the extraordinary and special harm it may cause, and a council has also provided us The French state has jurisprudence in principle in administrative and constitutional law in three provisions of the General Assembly on December 24, 2019, by which it recognizes the possibility of any citizen obtaining compensation for damage resulting from the application of an unconstitutional law, or more specifically, law Publicly violating the constitution by the Constitutional Council in the framework of a decision resulting from direct referral by the Supreme Court or the State Council of the issue of constitutional priorit

However, so far in Algeria, the question regarding the claim of responsibility to compensate for a law contrary to the constitution has never been decided since 2016 constitutional reform; and two decisions of the Constitutional Council No. 01 / Q.D.D.D. and 02 / Q.D./ Let the historians, November 20 of 2019. The responsibility of the state is open in principle to discussion until the Algerian State Council settles the litigation in this matter and it is an opportunity to distinguish between compensation for damage resulting from the adoption of the law and compensation for damage resulting from its application. The first is full responsibility for breaching equality before public burdens. The second, to which the main innovation of the new rule relates, is presented as emerging "from the requirements inherent in the hierarchy of standards, to repair all damage resulting from the application of a law that ignores the constitution or international obligations." For this compensation claim to succeed, the conditions must necessarily be met: The article is trying to shine a light on it while waiting for the debate to open in Algeria .

Keywords: Legislative responsibility of the stat - Unconstitutional laws - Causal relationship - Direct and special damage - Serious damage- The requirements inherent in the hierarchy of standards- Compensation**.**

.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس – العدد الثاني – البحث التاسع (ص: 163 - 186)
15 – آب – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

1. المقدمة والإطار النظري:

إنتهى مجلس الدولة الفرنسي في عام 1938 إلى قبول المسؤولية عن وقائع القانون لأول مرة في قضية باتت تُعرف ب «Société des produits laitiers La Fleurette» كان نظام المسؤولية هذا لا تشوبه شائبة من حيث الأساس القانوني عن خرق مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة؛ حيث تم إدانة الدولة بسبب التمييز غير العادي والخاص الذي تعرضت له شركة لافليريت فاضطرت هذه الأخيرة إلى وقف نشاطها وقد كانت الشركة الوحيدة التي مستها أحكام المادة الأولى من قانون منتجات الألبان [i]؛ ثم تم تجديد مسألة مسؤولية الدولة التشريعية بسبب تغيرين متفق عليهما في قانون السوابق القضائية؛ هما ثمرة لقاء بين تطورين رئيسيين في القانون العام الأول : يتعلق بقانون المسؤولية في عام 2007 ، حيث أقر مجلس الدولة بأن مسؤولية الدولة يمكن أن تنشأ بسبب قانون مخالف لقانون الاتحاد الأوروبي ، وعلى نطاق أوسع " لالتزامات فرنسا الدولية " (CE، 8 فبراير 2007 ، Gardedieu) [ii] ؛ أما التطور الثاني يتعلق بمبدأ الشرعية حيث أدخلت المراجعة الدستورية في 23 يوليو 2008 في القانون الفرنسي مراجعة بأثر رجعي لدستورية القوانين بفضل الدفع بعدم الدستورية ، يُمكن المجلس الدستوري الآن فحص مدى التوافق مع الدستور لقانون صدر بالفعل؛ حيث إن تصريحات عدم الدستورية التي أعلنها بطبيعة الحال يمكن أن تثير مسألة التعويض: فما لو تسبب قانون غير دستوري في إلحاق الضرر؟[iii]

تنطبق هذه الفرضية، التي أصبحت حديثة الآن، حول مسؤولية الدولة التشريعية على فرضية القانون غير الدستوري؛ وبالتالي من المرجح أن تكون " مسؤولية الدولة عن حقيقة القوانين" [...] على أساس المساواة بين المواطنين قبل التهم العامة، لضمان إصلاح الأحكام المسبقة الناشئة عن تبني نص القانون على أن هذا القانون لم يستبعد جميع التعويضات وأن الضرر الذي يلتمس التعويض عنه، لكونه ذا طبيعة خطيرة وخاصة، لا يمكن اعتباره عبئًا يقع على عاتق الأشخاص المعنيين عادة "،وعليه فمنذ بدء نفاذ المادة(1/61) من الدستور ، وضعت المحاكم الإدارية تدريجياً الأسس لهذا النظام في الاستنتاجات التي توصلوا إليها ، المقرران العامان M. Guyomar و D. Botteghi ، بمناسبة القضايا المتعلقة بنقل مسألة ذات أولوية تتعلق بالدستورية ، للاعتراف بنظام المسؤولية هذا ؛ وقد اتبعت المحكمة الإدارية ومحكمة الاستئناف الإدارية في باريس الدعوى من خلال وضع التعبير الصريح ، المبدأ الذي بموجبه " من المحتمل أن يتم إشراك مسؤولية الدولة عن حقيقة القوانين لإصلاح الأحكام المسبقة المباشرة و الذي ينشأ عن تطبيق حكم تشريعي أعلن مخالفا للدستور بقرار من المجلس الدستوري [iv]

أين أكد مجلس الدولة الفرنسي فيما بعد وفي سابقة قضائية فريدة من نوعها صدرت عن الجمعية العامة بتاريخ 14 ديسمبر 2019 [v] مبدأ مسؤولية الدولة بسبب القوانين غير الدستورية؛ كان هذا التطور لابد منه في ظل تكريس رقابة الدفع بعدم الدستورية و قد كان من المتوقع إدراج هذه المسؤولية عن خرق مساواة الجمهور أمام الأعباء العامة مثلما بدأت المحكمة بالتذكير بقاعدة قديمة، وهي أن **" مسؤولية الدولة من خلال التشريعات من المرجح أن تعمل من جهة، على أساس مبدأ مساواة المواطنين أمام الأعباء العامة ، في تقديم تعويض عن الضرر الناجم عن اعتماد قانون ، بشرط ألا يستبعد هذا القانون أي تعويض وأن الضرر الذي يلتمس التعويض عنه ، لا يمكن اعتبار الطبيعة الخطيرة والخاصة عبئاً يقع على عاتق المعنيين ".[vi]**

صحيح لقد أقر مجلس الدولة بالفعل لفترة طويلة جدا بمسؤولية الدولة بسبب القوانين، لكنها كانت مسؤولية دون خطأ عن أضرار غير طبيعية وخاصة في مثل هذه الحالة يعود لمقدم الطلب لإثبات العلاقة السببية بين القانون والضرر، ثم تم نقل نفس المبدأ إلى الضرر الناتج عن الاتفاقيات الدولية بحكم صادر عن الجمعية العامة لمجلس الدولة لسنة 1966. [vii] لكن في أحكامها الثلاثة المؤرخة 24 ديسمبر / كانون الأول، وضعت االجمعية العامة بمجلس الدولة الفرنسي مبدأ خرق المساواة أمام الأعباء العامة جانباً معلنةً أن مسؤولية الدولة بسبب القوانين " يمكن إشراكها أيضًا، من ناحية أخرى بسبب المتطلبات الكامنة في التسلسل الهرمي للمعايير لإصلاح جميع التحيزات التي تنجم عن تطبيق قانون يتجاهل الدستور أو الالتزامات الدولية لفرنسا دون الإشارة إلى فكرة الخطأ بشكل صريح ، لكن هذه المرة يشير إلى **" الأحكام المسبقة "** » قد تكون بسبب القانون ، وبالتالي يذهب أبعد ممَا كان عليه في الحكم لعام 2007 « للتذكير، أقر مجلس الدولة في عام 2007 بالمسؤولية بسبب القوانين، وهذه المرة، ليس بسبب الأضرار غير الطبيعية والخاصة التي يمكن أن تسببها، ولكن بسبب عدم توافقها مع الالتزامات الدولية لفرنسا. بموجب حكم التجميع الصادر عنها **(CE، مؤرخ، 8 فبراير 2007، رقم 279522، Gardedieu)**

أهمية البحث :

إن مسؤولية الدولة بسبب القوانين المعلنة المخالفة للدستور، من بين آخر الإستثناءات المتعلقة بمبدأ عدم مسؤولية السلطة، وهي حالياً في طور التجديد في القانون الفرنسي والايطالي والاسباني؛ وتستند آلية المسؤولية الجديدة هذه على نطاق أوسع إلى تطوير نظام دستوري حقيقي للتعبير عن الإرادة العامة ، يكتمل مع دخول مسألة دستورية الأولوية حيز التنفيذ، يؤدي بالمحاكم إلى الاعتراف بسبل الانتصاف القانونية التي تسمح بالتعويض عن الأضرار المتتالية لتطبيق قانون غير دستوري بموجب مبدأ المسؤولية الدستورية، فإن الدولة ملزمة بالرد على الأخطاء التي يسببها القانون.؛إذا لم يتم الإبقاء على الخطأ فيما يتعلق بمسؤولية الدولة بسبب القوانين التي تتجاهل التزامات فرنسا الدولية، ينبغي أن يكون فيما يتعلق بالقوانين غير الدستورية.

الدراسات السابقة :

1. قدم لنا فيليب كوزالتر أستاذ مشارك في القانون العام – رئيس القانون العام الفرنسي في جامعة سا ر ومدير تحرير مجلة القانون العام مقال بعنوان :" مسؤولية الدولة عن القوانين غير الدستورية "نشرت بمجلة revue general du droit سنة 2018؛ حيث قدم الباحث مجموعة من النتائج كان أهمها أن اعترف مجلس الدولة بمبدأ مسؤولية الدولة عن القوانين غير الدستورية ، أنه طريق طويل من خلال قوله :" فيمكننا أن نرى أنه لا يزال هناك طريق طويلة لنقطعه " .

2. كما قدم في هذا الموضوع أطروحة دكتوراه للطالب Théo Ducharme ثيو دوشارم بعنوان : ((مسؤولية الدولة بموجب القوانين المعلنة خلافا للدستور)) ، ودافع في 22 يونيو 2018 في جامعة باريس 1 بانتيون السوربون تحت إشراف البروفيسور دومينيك روسو؛ لجنة التحكيم مكونة من الأستاذ كاميل برويل (مقرر) ،غيوم دراغو وبيير إيف غاهدون (المقرر) وأغنيس روبلوت ترويزييه (الرئيس) ودومينيك روسو(مدير البحوث) وكذلك الرئيس ميشيل بينولت. تم تكريم الأطروحة بجائزة المجلس الدستوري الغرض من هذه المساهمة هو تقديم العناصر الرئيسية الناتجة عن بحث الدكتوراه ، مع التركيز على مسؤولية الدولة عن القوانين التي تعلن أنها مخالفة للدستور الذي انتهى في يونيو 2018 .

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس – العدد الثاني – البحث التاسع (ص: 163 - 186)
15 – آب – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

كانت هذه الدراسة موضوعية منذ أن تم الاعتراف بنظام المسؤولية المدروس من قبل المحكمة الإدارية في باريس بموجب عدة أحكام بتاريخ 7 فبراير 2017 ، تم تأكيده في 2018 من قبل محكمة الاستئناف الإدارية في باريس 3، من خلال إرساء مبدأ أعلنت مسؤولية الدولة عن القوانين مخالفة للدستور نتيجة لذلك إلغاء قانون.

يعتمد هذا التغيير على تطورين قانونيين من ناحية مرجعية ، و هي المراجعة الدستورية 23 يوليو 2008 شرطا أساسيا للاعتراف بمسؤولية الدولة بسبب تجاهل القوانين للالتزامات الدولية لفرنسا ، من خلال السوابق القضائية ، شرعت البحوث على المسؤولية على أساس عدم دستورية القانون؛ ومع ذلك ، فإن وجود هذه عنصران لا يسمحان لنا أن نؤكد أن مسؤولية الدولة بموجب القوانين المعلنة خلافا للدستور موجود ، أو يجب أن يكون موجودا بالضرورة ، لصالح المتقاضين.

الدراسة الحالية هي عبارة عن دراسة مقارنة توضح حقيقة أن مراجعة الدستورية لاحقة أي في شكل دفع بعدم الدستورية متطورة في شروطها ولا تحفز بالضرورة قيام مسؤولية الدولة ؛ مسؤولية الدولة بموجب قانون أعلن مخالفة للدستور ليست النتيجة الوحيدة للسيطرة الخلفية من القانون؛ في هذا السياق ، يهدف البحث الحالي إلى تقييم المدى الذي وصل إليه واجب التنفيذ ضد الدولة واجب الرد على الأضرار الناجمة عن تطبيق حكم تشريعي مُعلن مخالف للدستور بموجب إجراء الدفع بعدم الدستورية ؛ وخاصة أن المجلس الدستوري الجزائري الحالى لم يبدي أية سوابق قضائية في المسألة ولا مجلس الدولة فهو الجهة القضائية الوحيدة التي تثار أمامها مسؤلية الدولة عن القوانين غير الدستورية ؛ هذا و أن مجلس الدولة الفرنسي و إن إعترف بمبدأ المسؤولية ؛ فإنه لم يصدر لحد الآن أحكاما تقر بها لصعوبة شروطها .

مشكلة الدراسة :

يحدد مبدأ المسؤولية الدستورية، كقاعدة قانونية، وبالتالي، فإن استكمال مسؤولية الهيئة التشريعية في القانون العادي عن مسؤولية السلطة العامة يكمل تقديمها إلى حكم القانون من الآن فصاعدا، يمكن أن يكون أي مخالفات لحكم تشريعي في أصل مسؤولية الدولة. ينشئ تفويضًا للقاضي الإداري بتصنيف عدم دستوريته على أنه سوء سلوك يحتمل أن يتحمل مسؤولية الدولة. **وبالتالي، فإن الإشكال الذي يطرح هنا عن أي أساس يمكن أن تقام هذه المسؤولية وماهي شروط تحققها؟**

منهج الدراسة :

اعتمدنا أسلوب وأداة منهج تحليل المضمون من أجل الوقوف على محتوى المادة القضائية الدستورية – قرارات المجلس الدستوري- وكذا المادة القضائية لمجلس الدولة وإجراء دراسة تحليلية لعملية التفاعل الإجتماعي لها في المجتمع الفرنسي والجزائري من القياس الكمي للمحتوى العام للظاهرة الدستورية .

خطة الدراسة : Study plan

I. المقدمة و الإطار النظري

II. أساس المسؤولية عن القوانين المخالفة للدستور

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس – العدد الثاني – البحث التاسع (ص: 163 - 186)
15 – آب – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

III. الشروط المتعلقة بمسؤولية الدولة عن القوانين غير الدستورية (هل شروط المسؤولية العادية أم هي مسؤولية من نوع خاص).

IV. الخاتمة

II. أساس المسؤولية عن القوانين المخالفة للدستور

بدا من الصعب على القاضي الإداري الاعتراف بأنه من خلال عدم احترام التسلسل الهرمي الذي أنشأه الدستور بين المعاهدات الدولية والقانون ، يمكن للمشرع أن يتصرف بنفسه بطريقة خاطئة؛ والواقع أن الاعتراف بالمسؤولية عن خطأ الدولة التشريعية يصطدم بالفعل بالمبدأ القديم الموروث من الشرعية ، والذي بموجبه **" لا يمكن للملك أن يرتكب خطأ "**. وبعبارة أخرى ، لا يمكن للبرلمان ، لأنه يمثل الأمة ذات السيادة أن يرتكب أي خطأ أثناء عمله؛ وبعد تفادي السؤال لفترة طويلة ، اعترف مجلس الدولة أخيرًا بمسؤولية الدولة التشريعية لكن عند قراءة أحكام مجلس الدولة ، يبدو أنه من الصعب **تحديد أساس وطبيعة هذه المسؤولية هل هي مسؤولية على أساس الخطأ أم مسؤولية بدون خطأ؟ (أ)**، ومع ذلك يجب الاعتراف بأن معظم المظاهر لا تزال تشير إلى الخطأ باعتباره أساس المسؤولية ويمكن التدليل عليه **(ب)**.

أ- ازدواجية أنظمة المسؤولية والخضوع لإعلانات عدم دستورية المجلس الدستوري

من وجهة نظر الحدث المُحمّل للمسؤولية ، فإن المسؤولية عن الأفعال المخالفة للدستور لها سمتان رئيسيتان. واحدة معروفة منذ الأزل وتتعلق بالمسؤولية بسبب القوانين بشكل عام؛ وهذه المسؤولية لها وجه مزدوج لأنها يمكن أن تكون مسؤولية خالية من الأخطاء أو مسؤولية عن خطأ **(1)**؛ أما السمة الأكثر حداثة هنا، هو أن مجلس الدولة يعتبر أن هذا الشرط الخاص لقيام المسؤولية لا يتم الوفاء به إلا إذا كان القانون غير دستوري أي تم تجريمه مسبقاً من قبل المجلس الدستوري **(2)**.

تاريخياً، اعتبر جزء من العقيدة القضائية الفرنسية أن المسؤولية بموجب القانون هي مسؤولية الخطأ الذي لا يذكر اسمه، والبعض الآخر يريد أن يذكره . وفقا لمؤلف أطروحة حديثة حول هذا الموضوع: **"مبدأ دستوري للمسؤولية، كقاعدة قانونية، يحدد تفويضًا للقاضي الإداري بتصنيف عدم دستوريته على أنه سوء سلوك ذي طبيعة للالتزام بمسؤولية الدولة؛ وبالتالي، فإن استكمال مسؤولية الهيئة التشريعية في القانون العادي عن مسؤولية السلطة العامة يكمل إخضاعها لسيادة القانون ". [viii]**

يذهب البعض من الفقه إلى أن هذا الموقف يعكس رؤية للتاريخ وأيديولوجية لا يبدو أنها رؤية مجلس الدولة. دعونا أولاً نلاحظ أن القاضي الإداري يخضع فقط لسيادة القانون طالما كان هو منشئها وضامنها: قبل أكثر من قرن، بنى مجلس الدولة المرحلة الأولى من الهرم من خلال تقرير السيطرة على شرعية الأعمال الإدارية -ودستورية أولئك الذين لا يؤخذون على أساس أي قانون؛ وهو أيضًا منشىء قواعد مسؤولية الدولة -الدليل حتى اليوم، ثم وراء هذا التعبير، يخفي **"مشرع الدولة"** واقعًا حيًا جدًا ويحكم فيه القاضي: يمارس الشعب صاحب الديمقراطية السيادة، بموجب القانون الخامس للجمهورية عن طريق الاستفتاء وممثليها؛ وبالتالي على الرغم من النقاشات التي يمكن للمرء أن يقودها على الطابع التحفيزي أو غير المنطقي لمفهوم الخطأ،

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس – العدد الثاني – البحث التاسع (ص: 163 - 186)
15 – آب – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

هناك بالفعل فرق جوهري بين الاعتراف بخطأ ضد الإدارة وهو بحكم تعريفه الذراع المساعدة للدولة -الوزير الذي يعني حرفيًا المساعدة بدلاً من اتخاذ قرار -وضد البرلمان الذي ينتخب من قبل الشعب [[ix] ؛ ففي التقليد الثوري الفرنسي، والقانون، تعبيرا عن الإرادة العامة، لا يمكن الطعن فيها، سواء بموجب الدستور، وأشار إلى فقه ARRIGHI وCoudert سيدة أرملة من 6 نوفمبر 1936 [x] ، أو المعاهدات الدولية المكون الثوري حريص على التأكد من أن القانون الذي تبناه البرلمان هو الممثل الشرعي الوحيد للشعب ، لا يمكن أن يكون موضع تساؤل لأي سبب من الأسباب ، وقد اختار أيضًا الاحتفاظ بنظام قانوني monist ، مما أدى في الممارسة العملية إلى الاعتراف بنظام ثنائي ،في هذا السياق لا يمكن إخضاع القانون لالتزامات فرنسا الدولية.

فرنسا في عام 1946 حرصًا منها على تأكيد احترام مبادئ القانون الدولي وضمان فعاليته في القانون المحلي ، انخرطت في هذا النهج وشرعت في مسيرة المذهب القانوني؛ تم تأكيد هذا الموقف بطرق مختلفة إلى حد ما ، من خلال نص المادة 26 من دستور 27 أكتوبر 1946 [[xi] ، ثم بموجب المادة 55 من 4 أكتوبر 1958 تفوق المعاهدات الدولية في النظام القانوني الداخلي منصوص عليه بوضوح [[xii]]

ومع ذلك، يرغب البعض في الاعتراف بخطأ ليس ثقيلًا **"يشوه عمل البرلمان"**، ولكنه بسيط من شأنه أن يكون له **"ميزة فرض على البرلمان (...) انعكاسًا على الآثار التي يمكن أن تترتب على حكم تشريعي على حالات الأفراد "**؛على حد تعبير شابوس [[xiii]] .

أخيرًا ، فإن تهاون القانون ، الذي تشارك فيه مسألة دستورية الأولوية بشكل لا يمكن إنكاره ، يشكل العنصر الأساسي الذي يبرر إعلان الدولة المسؤولية عن الأضرار التي لحقت بالمتقاضين بسبب تطبيق قانون غير دستوري لم يتم اعتماد هذا الحل ، الذي تم تجاهله فيما يتعلق بالقوانين التي تتجاهل التزامات فرنسا الدولية ، فيما يتعلق بالقوانين غير الدستورية. باتباع الاستنتاجات، استنسخ مجلس الدولة الرسم البياني: إنه لا يثير أي خطأ من المشرع. إن الجهل البسيط بموجب القانون بالدستور أو بالالتزامات الدولية يكفي لتحمل مسؤولية الدولة. ويبدو بالتالي توحيد نظم المسؤولية للدولة بسبب القوانين و inconventionnelles غير دستورية [[xiv].

يعتمد هذا الحل على حجة رئيسية: مبدأ الفصل بين السلطات والذي سيمنع القاضي الإداري من إجراء تقييم شخصي لعمل المشرع. وبالتالي، فإن الفكرة الفرنسية لهذا المبدأ ستعارض ما يصفه القاضي الإداري بعدم دستورية خطأ المشرع الطبيعي في الاضطلاع بمسؤوليته، هذا النهج لا يقنعنا في هذه القضية، يتم مراجعة صلاحية القانون من قبل المجلس الدستوري، وبالتالي فإن خطأ المشرع سوف ينبع مباشرة من قرار عدم دستوريته؛ لن يقوم القاضي الإداري بإجراء أي تقييم شخصي لعمل البرلمانيين: يتم تنفيذ الخطأ من قبل الوظيفة التشريعية دون الكشف عن هويته كان مجلس الدولة أساسًا على العناصر السياسية ،[[xv] ، حتى لا يعارض المشرع من خلال وصف تصرفه بأنه خاطئ؛ إذا طلب المقرر العام هذه المسؤولية .

هذا ويذهب البعض من الفقه إلى أنه بالإضافة إلى الشك في مزايا هذا الأمل، يمكننا أيضًا أن نعتبر أن "فرض الأفكار على البرلمان" يسيء بشكل خاص لمبدأ الفصل بين السلطات وأن استخدام هذا المفهوم سيعكس بشكل أكبر إحياء سلطة القضاة هذا التقدم لسيادة القانون، لا يوجد صراع هنا بقدر ما يجب تحقيق توازن - مركزي في القانون الدستوري -بين الديمقراطية وسيادة القانون: يجب ألا يحيد الأول عن القوة غير المحدودة

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس – العدد الثاني – البحث التاسع (ص: 163 - 186)
15 – آب – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

للشعب الذي أثبت قدرته إلى "فعل الخطأ"، والثاني يجب ألا يكون فاسدا في حكومة القضاة؛ سيتطلب الحل المعتمد هنا إعادة صياغة فصل من القانون الإداري [[xvi]].

أ. رأي الباحث في أساس المسؤولية عن القوانين الغير دستورية:الخطأ عنصر أساسي في قيام المسؤولية بفعل القوانين غير الدستورية

يتعين تقييم ما إذا كان الخطأ عنصرا أساسيا يمكن أن تبنى عليه مسؤولية الدولة عن القوانين غير الدستورية في هذا الصدد أم أنه افتراضيًا أي عنصرًا ذاتيًا ، والذي يميز الخطأ بالتحديد بمعنى التهور أو الإهمال أو على أي حال في المعنى الذي يُنسب تقليديًا إلى مفهوم الخطأ - سلوك الشخص الذي يُدعى حدوث الانتهاك ، وبالتالي المسؤولية من هذا المنظور خطئية ، فإن الخطأ هو عنصر يضاف إلى انتهاك الحكم المعني باعتباره مكونًا شخصيًا للقضية من خلال وصف السلوك الذي يؤدي إلى الانتهاك ولكن ليس بشكل مباشر الانتهاك على هذا النحو أو الفعل المعياري الذي يسبب الضرر.

إن البحث عن خطأ بالمعنى الذاتي - والأهم من ذلك الاحتيال - فيما يتعلق بالنشاط المعياري يواجه العديد من الصعوبات بالفعل على المستوى المفاهيمي ، بحيث يكون عنصر الخطأ كشرط كانت مسؤولية الدولة دائمًا موضوع تفكير عميق وتؤدي إلى تقييمات متضاربة على وجه الخصوص ، لم نفشل في التأكيد على صعوبة ذلك كان من الضروري تحديد السلوك الإهمالي من جانب السلطات العامة على أساس نفس المعايير التي تم تحديدها للقانون الخاص ، خاصة لأن الآليات التي تم وضعها لتفسير عمل الأشخاص الاعتباريين من خلال إقراضهم نفس السلوك مثل الأشخاص الطبيعيين سيكشف من هذه الزاوية ، عديم الفائدة تمامًا أو على أي حال غير كافٍ.

في الواقع ، من وجهة نظر مجردة بالفعل ، يبدو من الصعب تحديد السلوك المهمل في الإجراء التشريعي للمشرع ، أو حتى تصور إمكانية أنه كان على علم بالانتهاك على العكس ، لا يسع المرء إلا أن يفترض أن أسباب المصلحة العامة تحرك المشرع؛ إن عمل الأشخاص الاعتباريين في منحهم نفس السلوك الذي يتخذه الأشخاص الطبيعيون يثبت ، من هذه الزاوية ، أنه عديم الفائدة تمامًا أو على أي حال غير كاف في الواقع ،

ومع ذلك يجب الاعتراف بأن معظم المظاهر لا تزال تشير إلى الخطأ باعتباره أساس المسؤولية ، حتى عندما يتم استيعابها في جوهرها بدقة بالفعل نفكر على وجه الخصوص في النظام الفرنسي ، الذي ينطبق فيه مبدأ أن أي عدم قانونية في حد ذاته يشكل خطأ ، وكذلك موقف محكمة النقض" Corte di cassazione"

الإيطالية الذي وفقًا الأفعال غير القانونية ، فإن الخطأ ، في حد ذاته ، يمكن تمييزه في انتهاك الأحكام التي تنتج عن اعتماد الفعل ، بعبارة أخرى ، الخطأ ، الذي يُفترض على الأقل كلما تم اتخاذ إجراء تشريعي غير قانوني ، سواء بسبب الطبيعة الطوعية التي لا جدال فيها للأفعال التي اعتمدتها السلطات العامة أو بسبب انتهاك لمبادئ الشرعية التي تلتزم السلطات العامة باحترامها ، انتهى به المطاف إلى فقدان كل دلالات ذاتية [[xvii]].

وبعبارة أخرى ، تحول البحث عن الخطأ من الخطأ الشخصي إلى الخطأ المرفقي ، مما أدى إلى أنه حتى عندما لا يتزامن مع عدم شرعية التصرف ببساطة شديدة ، فهو مرتبط بأي حال بمحتوى الحكم المخالف ، بمعنى أن الأهمية تعزى إلى قواعد السلوك التي يتعين على الإدارة احترامها في ممارسة مهامها المؤسسية.

والواقع أنه عندما يلتزم المشرع في أداء مهامه الأساسية باحترام حدود معينة تفرضها معايير أعلى ، فلا يوجد ما يمنع من وجهة نظر النظرية القانونية العامة ، من أنه قد يُطلب من الدولة تعويض الضرر الناجم عن القوانين التي تجاوزت هذه الحدود ؛ في ظل هذه الظروف فإن مسؤولية المشرع ليست بعيدة جدًا أو متميزة من الناحية المفاهيمية عن مسؤولية الإدارة بسبب نشاطها في وضع المعايير ، كما هو مقبول اليوم على نطاق واسع الخطوط، ولكن هناك المزيد كما نعلم ، فإن معظم النظم القانونية تنص في حالات معينة على تعويض عن خسارة الممتلكات التي يعاني منها الفرد نتيجة نشاط مشرع تماما للمشرع ، حيث يتم تنفيذه دون أدنى انتهاك لمعيار ساري: نفكر في حالات التأميم والمصادرة لأسباب تتعلق بالمنفعة العامة؛ لذلك ، إذا قبلنا أن التضحية هي المفروض بشكل شرعي للصالح العام على الوضع القانوني والملكية للفرد يجب أن يكون مصحوبًا بتعويض عادل ، سيكون على الأقل عدم الاعتراف بأدنى إمكانية للتعويض عندما يكون هذا الضرر ناتجًا عن قانون تشريعي غير قانوني بسبب عدم توافقها مع مستوى أعلى (دستوري ، مجتمع أو على أي حال لها الأسبقية على الفعل المعني).

في مقاربة مماثلة قدمت : كما أنه ومن الصعب تحديد ، من ناحية أخرى ، أنه في التقارير التي يحكمها القانون الدولي ، فإن مسؤولية الدولة عن فعل المشرع مقبولة عالمياً وواضحة ومن بين الأمثلة العديدة ، يجدر التذكير بالمبدأ الذي أكدته محكمة العدل الدولي الدائمة ، والذي ينص على أن الالتزام بالإصلاح هو نتيجة مباشرة لفعل ضار يتعارض مع القانون الدولي وينسب إلى الدولة، وبشكل أكثر تحديدًا: من مبادئ القانون الدولي أن انتهاك الارتباط يستلزم الالتزام بجبر الضرر في شكل مناسب. وبالتالي ، فإن الجبر هو المكمل الأساسي لخرق تطبيق الاتفاقية ، دون أن يكون ذلك ضروريًا لتكريسه في الاتفاقية نفسها [xviii] .

وقد اقتصرت المحكمة ، في الاجتهادات القضائية المعروفة ، على الإحاطة علما بهذه النية المحددة ، على النحو الذي عبر عنه واضعو المعاهدة ومن ثم من قبل المشرع ، ولاحظت أن معاهدة الجماعة الأوروبية وضع نظامه القانوني الخاص به ، والذي من أجله كانت الدول محدودة ، وإن كانت في مجالات محدودة ، حقوقها السيادية ؛ لا يقتصر موضوع هذا النظام القانوني على الدول فحسب ، بل أيضًا الأفراد الذين يمنحهم قانون المجتمع حقوقًا تشكل جزءًا من تراثهم القانوني ، والتي تنشأ ليس فقط عندما تتم المعاهدة صراحةً ، ولكن أيضًا من خلال سبب الالتزامات التي تفرضها المعاهدة على الأفراد والدول الأعضاء ومؤسسات المجموعة؛لذلك يجب الاعتراف بأنه في حالة معايير "قانون الجماعة" التي تحكم وضع الأفراد والتي تم الاعتراف بأولويتها على أحكام القانون المحلي ، لا يمكن تبرير عدم المسؤولية العامة المزعومة للهيئة التشريعية الوطنية؛ إن فكرة مسؤولية الدولة التشريعية فيما يتعلق بالالتزامات التي يفرضها قانون الجماعة وبالتالي ، والتي قبلتها معاهدة من قبل الدول نفسها أو تم إنشاؤها وفقًا للإجراءات اللاحقة التي تم توفيرها لهذا الغرض ، هي على العكس من ذلك ، متماسك بالكامل وبالتالي متأصل – في الخصائص الأساسية والنموذجية للنظام القانوني للجماعة [xix] .

وفي النهاية ، ليس فقط في ضوء حكم الفرنكوفيتش وآخرين ، ولكن بالفعل بسبب خصوصية النظام القانوني للجماعة ككل ، ليس من المهم ما إذا كان الفعل غير المشروع يُنسب إلى السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية، ومن ناحية أخرى ، فإن مشكلة مسؤولية الدولة التشريعية يتم التغلب عليها على أي حال في الحالات التي يتعلق فيها الفعل غير المشروع بأحكام قابلة للتطبيق مباشرة؛ تأكيد المحكمة أنه سيكون من المتناقض أيضًا أن تجد أن الأفراد لديهم ما يبررهم في التذرع بأحكام الأمر الذي يستوفي الشروط المنصوص عليها أعلاه ، أمام المحاكم الوطنية ، بهدف لوم الإدارة ، ومع ذلك ، اعتبر أنها لا تفعل ذلك [xx] يعني أنه من مسؤولية الإدارة العامة أيضًا حماية الحقوق التي يستمدها الأفراد من أحكام المجتمع المطبقة بشكل مباشر، ويستتبع من وجهة النظر هذه ، أنه إذا لزم الأمر ، فمن المؤكد أنه من الممكن التأكيد على مسؤولية الإدارة العامة لأنها اتخذت تدابير ضارة تنفيذاً للقانون يتعارض مع قانون المجتمع ، أو على أي حال لأنه يطبق مثل هذا القانون، في هذا الاتجاه ،على سبيل المثال ، يبدو أن مجلس الدولة الفرنسي قد انخرط من خلال الاحتفاظ بالمسؤولية عن الدولة للخطأ السلطة الإدارية ،على الأقل عندما تستخدم الأخيرة سلطة تقديرية تم إسنادها إليها بموجب قانون داخلي مخالف لقانون الجماعة [xxi]؛ من المسلم به أنه في حالات من هذا النوع ، فإن أصل المسؤولية يكمن مع ذلك في السلوك غير القانوني المنسوب إلى المشرع ، أي في قانون يتعارض مع قانون الجماعة، ومع ذلك ، فمن الطبيعي بموجب القانون الوطني أنه من الضروري تحديد ما إذا كان النسب إلى الإدارة وسيلة ضرورية ، ذات طبيعة إجرائية و / أو جوهرية ، لإشراك مسؤولية المشرع ، أو الطريقة الصحيحة للمضي قدما.

ما يتطلبه قانون الجماعة ، في ما يهم في هذه الحالة ، هو أنه على أي حال يتم توفير الأدوات اللازمة حتى يتمكن الفرد من المطالبة ، وربما الحصول على تعويض عن الضرر الذي لحق نتيجة انتهاكات قانون الجماعة. وعلاوة على ذلك ، ينبغي في هذا الصدد أن يكون واضحا أن مشكلة تحديد سبيل انتصاف قضائي لم يُنص أو لم يتم قبوله بعد في النظم القانونية للدول الأعضاء ليست قابلة للتغلب عليها ولا جديدة؛ لا يرجع ذلك إلى الحقائق المحددة للقضايا المشار إليها في هذه القضية ، ولكن أيضًا لأن المحكمة قد تغلبت عليها بالفعل في بعض المقاطع التاريخية وغير المتنازع عليها من السوابق القضائية. وقد تم تأكيد ذلك ، على وجه الخصوص في قضيتان واجهت المحكمة فيهما مسألة ما إذا كان سبيل انتصاف قضائي معين ، والذي لم يسمح النظام الإجرائي الوطني بعرضه على القاضي الوطني ، يمكن أو ينبغي أن تكون منفتحة وتنفذ بموجب قانون المجتمع [xxii].

III. الشروط المتعلقة بمسؤولية الدولة عن القوانين غير الدستورية (هل شروط المسؤولية العادية أم هي مسؤولية من نوع خاص):

بناءً على هذه المبادئ، يقرر مجلس الدولة عند الفحص الدقيق لمسؤولية الدولة عن القوانين غير الدستورية، أن تكون شروط عدم دستورية القانون لتشكيل الحدث الذي يؤدي إلى مسؤولية الدولة مقيدة للغاية وتجعل المجلس الدستوري **هو صانع القرار الحقيقي في هذا المجال في ضوء عدم الكفاءة التقليدية للقاضي الإداري للتحقق من دستورية القوانين (أ).** أما بالنسبة للصلة السببية، فيبدو أنه من الصعب تأسيسها، إلى جانب التطبيق التلقائي لقاعدة المصادرة الرباعية لمدة أربع سنوات ؛ **والتي تحد من الضرر (ب).**

أ- الشروط المتعلقة بإرادة المجلس الدستوري :

إن المسؤولية عن حقيقة القوانين غير الدستورية لا يمكن إشراكها إلا في ظل وجود الأداة الأولى للمسؤولية و هي القرارات المعنية بعدم الدستورية قرارات الرقابة السابقة أو اللاحقة من المجلس الدستوري: وهو الحدث المولّد للمسؤولية ليس بالتالي غير دستورية القانون فقط ولكن إعلان عدم دستورية القانون من قبل المجلس الدستور. وهو ما أطلق عليه بعض من الفقه "**Théo Ducharme** " بحوار القضاة بين القاضي الدستوري والقاضي الإداري والذي اعتبره كشرط أساسي لقيام المسؤولية في ضوء عدم الكفاءة التقليدية للقاضي الإداري للتحقق من دستورية القوانين ، يبقى المجلس الدستوري هو الوحيد القادر على تحديد حقيقة تناقض القانون مع الدستور، لذلك هناك انفصال بين فحص انتظام القانون وتولي المسؤولية عن المشرع الولائي: قاضي دستوري للرقابة على صحة القانون وقاض إداري لتقييم مطالبات التعويض [xxiii]؛ وعليه فإن المسؤولية تقتصرعلى القوانين التي أعلن المجلس الدستوري أنها غير دستورية، كما توفر تفاصيل عن تطبيق هذه المسؤولية الجديدة في الواقع لتولي مسؤولية الدولة عن الأضرار الناتجة عن القوانين غير الدستورية، يجب أن يكون القانون قد أعلن على هذا النحو من قبل المجلس الدستوري، بذلك تعلن المحكمة العليا أنه : **"بناءً على أحكام المواد 61 و61-1 و62 من الدستور، لا يمكن أن تتحمل مسؤولية الدولة بسبب حكم تشريعي مخالف للدستور فقط إلا إذا أعلن المجلس الدستوري أن هذا الحكم غير دستوري على أساس المادة 61-1، في إطار مسألة دستورية ذات أولوية ؛أو على أساس المادة 61، « عند النظر في الأحكام التشريعية التي تعدل أو تكمل أو تؤثر على مجالها** " . [xxiv]

يأتي مجلس الدولة لوضع شرط إضافي للمشاركة في مسؤولية الدولة هذه ، وهو أن : **" قرار المجلس الدستوري (...) لا يعارض التعويض ، إما أنه يستبعده صراحة، أو أنه يسمح لجميع الآثار المالية التي أوجدها القانون أو جزء منها بأن يظل إجراء التعويض بمثابة موضع شك".**

وعليه يتعين على القاضي الإداري إذن أن يأخذ بعين الاعتبار عند دراسة الحدث المولد لمسؤولية الدولة عن القوانين غير الدستورية قرار المجلس الدستوري، الذي يحدد الشروط والحدود التي بموجبها من المرجح أن يتم التشكيك في الآثار التي أحدثها الحكم التشريعي [xxv] ؛وهو ما عبر عنه مجلس الدولة في الحيثية السادسة من قراره رقم ...الصادر بتاريخ ...2019 من ناحية أخرى ، فإنه يعتزم مراعاة ليس فقط جزء من منطوق القرار ؛ ولكن أيضًا الأسس التي تدعمه.

لاحظ أحد المعلقين على هذه الأحكام أن مجلس الدولة كان يمكن أن **"يفصل إعلان عدم دستوريته عن الأسس والجهاز (...) ويأخذ في الاعتبار عدم دستورية القانون كعنصر مستقل في تحديد توليد المسؤولية** " [xxvi]؛ وهو ما يؤخذ على مجلس الدولة الفرنسي، حيث يذهب الفقه إلى أنه: **«كان يمكن لمجلس الدولة بالفعل فصل إعلان عدم دستوريته عن أسس وإجراءات قرارات المجلس الدستوري، كان من الممكن مراعاة عدم دستورية القانون كعنصر مستقل في تحديد حدث التوليد ، من ناحية أخرى، ومع ذلك، ليس هذا بالتأكيد هو الخيار الذي اختاره مجلس الدولة، والذي يخضع لقرارات المجلس الدستوري من ناحيتين".** [xxvii]

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس – العدد الثاني – البحث التاسع (ص: 163 - 186)
15 – آب – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

أولاً، يجب أن ينشأ إعلان عدم دستورية قرار: من المطلوب أن يكون إعلان عدم الدستورية مستمدًا من قرار صادر في إطار إجراء مسألة دستورية ذات أولوية أو من قرار مراجعة مسبقة يشكك في قانون صدر سابقًا.... [xxviii].

ثانياً ، يقدم مجلس الدولة تفصيلين أساسيين؛ يمكن استبعاد مبدأ التعويض بقرار من المجلس الدستوري، " إما أنه يستبعده صراحةً، أو أنه يسمح لكل الآثار المالية التي أوجدها القانون كلياً أو جزئياً بأن يعيش أي إجراء تعويض يرقى إلى درجة التشكيك «. إذا فهمنا الشرط الثاني، وهو خاص بتحليل حدث التوليد، الأول هو بداهة. هو منطق صحيح من منطلق أن الجهة الوحيدة المخولة دستورياً بإعلان عدم الدستورية هو المجلس الدستوري، وإن منحت الجهات القضائية الإدارية أو العادية التصفية الأولية والثانية للدفع بعدم الدستورية

الشرط الثاني مرتبط بحقيقة أن مجلس الدولة يلتزم بقرارات المجلس الدستوري. إذا ألغى الأخير قانونًا جزئيًا فقط وسمح ببقاء الأحكام ذات الطبيعة المالية، فيبدو من الصعب تقديم مطالبة بالتعويض على أساس عدم دستورية نفس الأحكام.

قد يبدو الشرط الأول أكثر إثارة للدهشة على حد تعبير الفقيه الفرنسي فلبير كوسانير **:((إنه يشبه إلى حد ما جعل المجلس الدستوري عضوًا في المجلس التشريعي. منذ صدور قرار La Fleurette ، كان من المعتاد أن يقرر مجلس الدولة إرادة المشرع ويستبعد جميع التعويضات عندما يستبعد القانون صراحة جميع التعويضات. ولكن لا يبدو أن أي شيء من هذا القبيل ينبع بالضرورة من المراجعة الدستورية التي يمارسها المجلس الدستوري)). [xxix]**

لا تقوم مسؤولية المشرع عن القوانين غير الدستورية إلا إذا وجد في حكم صادر عن المجلس الدستوري ذاته أو في أعماله التحضرية ما يبرر الاعتقاد بأن المجلس الدستوري أراد استبعاد التعويض ضمن قرار الغاء الحكم التشريعي غير دستوري ...و هو تقريبا نفس الشرط المتعلق بالمسؤولية عن آثار القوانين، حيث اشترط المشرع في قرار.....لا تقوم مسؤولية الدولة عن المشرع إلا اذا وجد في نص القانون أو في أعماله التحضرية ما يبرر الاعتقاد باستبعاد أي تعويض ؛ وهكذا استخلص مجلس الدولة من الأعمال التحضرية لقانون 12 تموز / يوليو 1983 بحظر بعض ألعاب النصيب في أماكن عامة إرادة المشرع في استبعاد أي تعويض عن الضرر الناشئ عن النصوص التشريعية. [xxx] في المبدأ القانوني المذكور ، يُفرض ، كشرط لمسؤولية الدولة التشريعية في إسبانيا كذلك ، أن القانون التشريعي نفسه قد توقع إمكانية التعويض الجيني - وهو شرط لا يسري في حالة عدم الامتثال لقانون الاتحاد الأوروبي - ، والذي نحن نعتبر ذلك غير مناسب ، لأنه مع هذا القيد ، يحد المشرع من مسؤوليته دون مبرر ، ويتجاوز أحكام المادة 9.3 من الدستور ، والتي لا تنص على أن مبدأ المسؤولية الإرثية للسلطات العامة (من بينها ، السلطة تشريعي) ، يخضع لأي شرط من هذا القبيل. [xxxi]

واتجاه القضاء نحو اعتبار أن كل قانون يتدخل من أجل صالح عام و سام يتضمن مثل هذا الاستبعاد، و قد فسرت فكرة الصالح العام هذه نفسها بطريقة أكثر فأكثر توسعاً، و يستبعد التعويض في المحل الأول عندما يريد المشرع ردع نشاط يوصف بالغش أو معاقب عليه أو لإنهاء نشاط خطر أو ضار بالصحة العامة. و كذلك يستبعد إمكان التعويض إذا كان القانون قد وضع لمصلحة اقتصادية أو اجتماعية لها صفة العموم فلم تقر مسؤولية الدولة عن المشرع بالنسبة لتطبيق قوانين وضعت لمكافحة غلاء الأسعار .....و يضاف إلى ذلك أن

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس – العدد الثاني – البحث التاسع (ص: 163 - 186)
15 – آب – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

مجلس الدولة يفترض أن المشرع أراد استبعاد أية صور للتعويض عندما يضع هو نفسه نظاماً لتعويض الآثار الضارة للقانون مثلا صورة المعاشات أو تعويضات إنهاء الخدمة. [xxxii]

ويظهر القضاء أكثر حداثة تشدداً كبيرا باسبعاد أي تعويض بسبب تطبيق الفقرة 2 من المادة 62 من الدستور

والتي تسمح للمجلس الدستوري بتعديل آثار قراراته في المستقبل [xxxiii]؛ في حالة تعديل آثار إعلان عدم دستوريته في المستقبل ، لا يمكن رفع دعوى التعويض إلا في حالتين: عندما يجمد المجلس الدستوري الإجراءات المعلقة ريثما يتدخل المشرع أو لم تتدخل في غضون المهلة؛ في الحالات الأخرى ، لن تكون مسؤولية الدولة ممكنة " ؛ لأن القاضي الدستوري في (القانون غير الدستوري) حافظ على التأثيرات بشكل منتظم....ومع ذلك فقد يكون هناك اعتباران قد عملا على إثبات صحة هذا النهج ، وكلاهما مأحوذ من المادة 62 من الدستور .

الأول : هو أنه لا فائدة من تجنب ما لا يمكن حظره .تنص الجملة الثانية من الفقرة 3 من المادة 62 من الدستور على أن قرارات المجلس الدستوري ملزمة للسلطات العامة وعلى جميع السلطات الإدارية و السلطات القضائية ، الاعتبار الإضافي الثاني هو أن المجلس الدستوري ، يحدد الشروط و الحدود التي بموجبها من المرجح أن يتم التشكيك في الآثار التي أحدثها الحكم.

الآثار ليست فقط وجود الأحكام التشريعية ، و قوتها في الترتيب القانوني ، و لكن أيضا العواقب التي يمكن أن تترتب على الترتيب القانوني حتى بعد إلغاؤها أو إعلان دستوريتها بالنسبة لأولئك الذين تم إلغاؤها بالفعل ؛والحذر الذي لاحظناه من أجل تمديد هذا التعليق لا يكمن فقط في قرارات جمعية مجلس الدولة ، إنه مكرس في الدستور .

في هذه القضية ، يجد مجلس الدولة تطبيقا فوريا للقيود التي حددها المجلس الدستوري .

يبدو أن مجلس الدولة يعتبر أنه حتى في حالة التعديل في المستقبل تكون مسؤولية الدولة مفتوحة ومن المشكوك فيه أيضا ما إذا كان ، في حالة التعديل في المستقبل ، يبرره " **التبعات المفرطة بشكل واضح** "، وفقًا للصيغة التي اعتمدها المجلس الدستوري ، للتطبيق الفوري لعدم الدستورية ، فإن فتح نزاع التعويض لن يتسبب في إدراك عواقبه المفرطة ، على سبيل المثال على المالية العامة. وبالتالي فإن الموقف الذي تبناه مجلس الدولة يشكل استئنافًا للقاضي الدستوري ، الذي سيتعين عليه من الآن فصاعداً تحديد العلاقة بين الآثار المؤقتة لقراراته ومشاركة الدولة في المسؤولية في غياب ما ، يمكن إصلاح الآثار الناتجة عن قانون غير منتظم؛ هناك أيضًا خطر من قيام المجلس الدستوري بتعديل ممارسة المراجعة الدستورية من أجل الحد من الفرضيات المتمثلة في مسؤولية الدولة من خلال عدم وصف الحدث المولد.

في نهاية المطاف ، ليس على المجلس الدستوري أي التزام باتباع موقف مجلس الدولة ؛ يبقى وحده " **سيد الزمن** " في قراراته [xxxiv] . إذا قرر اتباع هذا الانفصال بين الإلغاء والمسؤولية ، فسيكون مسؤولاً عن تحديده، بالإضافة إلى الآثار الزمنية لقراراته ، على أساس كل حالة على حدة ما إذا كان قراره يمكن أن يكون بمثابة أساس لإجراءات التعويض؛ علاوة على ذلك، تتناقض هذه الدعوة مع الفكرة ، الموجودة في الاستنتاجات ، والتي تنص

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس – العدد الثاني – البحث التاسع (ص: 163 - 186)
15 – آب – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

على أن مسألة الأولوية المتعلقة بالدستورية ستكون دعوى قضائية خالصة من القاعدة إلى القاعدة [xxxv] ؛ في هذه الفرضية ، سيتعين عليه اتباع مقاربة تبعية لقراراته التي تُخضع منصبه[xxxvi]؛علاوة على ذلك ، فإن هذا النهج يتناقض مع الشرط الذي يتطلب إثارة الدفع بعدم الدستورية في موجز منفصل ومسبب من أجل فصل مسألة الدستورية عن وقائع القضية.

وعليه فإن القاضي الإداري ، والقضاة عموما سيحكمون على شروط إشراك المسؤولية. إذا بدا أن مجلس الدولة قد أتاح وصولاً واسع النطاق إلى قاعة المحكمة لتولي مسؤولية الدولة بسبب القوانين المعلنة المخالفة للدستور ، فلا شك في أنه يحتفظ بالشروط الأخرى التي قد ، علاوة على ذلك ، تحد من أي تعويض. من ناحية ، بالنسبة للمحكمة الإدارية الإستئنافية ، تبدأ الوصفة التي تصدر كل أربع سنوات ، بالتوازي مع القوانين التنظيمية ، في التاريخ الذي يتم فيه تشكيل الضرر ومعرفته دون أن يُعتبر الضحية " متجاهلاً لوجود" المطالبة حتى تدخل إعلان عدم دستورية ". هذا الشرط التقييدي بشكل خاص يعيد إلى القاضي الإداري أن يحد بشدة من بدء مسؤولية الدولة هذه السيطرة قابلة للتحقق بشكل خاص فيما يتعلق بالقرارات التي صدرت منذ عام 2010 حيث أن المجلس الدستوري لم يحد من فرضيات مسؤولية الدولة. [xxxvii]

أ- الشروط المستمدة من العلاقة السببية والضرر :

عند قراءة الأحكام الصادرة عن مجلس الدولة، يبدو أن العلاقة السببية بين الحدث المولّد للمسؤولية والضرر الذي يُلتمس التعويض عنه يصعب إثباته **(1)**؛ أما بالنسبة للضرر فقد تم تأطير جبره من خلال التطبيق الصارم لقاعدة المصادرة لمدة أربع سنوات في الحيثية السابعة من قراراته ، يتجاوز مجلس الدولة القضية الوحيدة لحدث التوليد لمعالجة العلاقة السببية والضرر **(2)**.

1) الرابطة السببية:

فمن المتكرر أن يتذكر مجلس الدولة أنه غير موجود بالضرورة الصلة السببية بين عدم قانونية أحد الأحكام والضرر الذي لحق به، هذا ما فعله أخيراً على أساس عدم الكفاءة، معتبرا أن:" عندما يسعى شخص ما إلى دفع تعويض عن الضرر الذي لحق به نتيجة لعدم قانونية قرار إداري تمنعه عدم الكفاءة، فإن الأمر متروك للقاضي الإداري للمطالبة، وتزوير إدانته في ضوء كل العناصر التي تنتجها الأطراف،إذا كان من الممكن اتخاذ نفس القرار قانونا وكان من الممكن أن تتخذ في ظروف القضية إذا كان من الممكن اتخاذ نفس القرار قانونًا وكان من الممكن أن تتخذ، في ظروف القضية من قبل السلطة المختصة.

الأمر الأكثر صعوبة هو العلاقة السببية بين إعلان عدم دستورية القانون والأضرار التي لحقت به ، لا يكفي إعلان عدم دستورية أو إلغاء بما أننا لم نرى سوى الجزء المنطوق من قرار المجلس الدستوري و الأسباب هي الدعم الضروري ، و ليس مبدأ عدم الدستورية ، فإن الصعوبة تتمثل في تحديد الضحية في الفترة التي يتم خلالها ، أعلن القانون غير دستوري سوف أضر به ، يوضح تحليل الحالات الثلاث هذا أفضل من أي انعكاس نظري في الحالتين الأول شركة كليشي باريس وشركة فنادق رفض مجلس الدولة التعهد بمسؤولية الدولة على أساس أن العلاقة السببية بين الضرر وعدم دستورية القانون لم تثبت ؛ بما أن سبب عدم الدستورية الذي يحتفظ به المجلس الدستوري هو عدم الكفاءة السلبية للمشرع، فلا شيء يجعل من الممكن التأكيد أنه في

حالة عدم وجود مثل هذا العجز السلبي، كان من الممكن أن يسمح حكم تشريعي للشركات بعدم الدفع المشاركة والموظفين الذين كان ينبغي أن يستفيدوا.

2) طبيعة الضرر:

ويجب أن تتحقق في الضرر بالطبع الشروط المعتادة التي وضعها القضاء العام في شأن مسؤولية السلطة العامة، وبصفة خاصة لا يستحق عنه التعويض إلا إذا كان ذا طبيعة مباشرة ومؤكدة أي يجب أن يجد الضرر سببه المباشر في تطبيق القانون غير الدستوري، ولكن القضاء يفرض لأعمال المسؤولية عن القوانين غير الدستورية شروطا خاصة أو إضافية، لتجنب تدفق التقاضي -والأضرار التي تسببت هذه المرة في الأموال العامة - يجب تقديم الطلب في غضون أربع سنوات من التاريخ الذي يمكن فيه معرفة الضرر بالكامل، قرار المجلس دستوري لا يعيد فتح هذا الموعد النهائي -حكم المصادرة الرباعية السنوات.

- فيجب أولا أن يكون الضرر الذي يطلب التعويض عنه خاصا بالطالب وأن يكون جسيماً بشكل غير عادي ...

يبدو أنه من المناسب الإسهاب في الحديث، ، عن بعض الشروط المتعلقة بطبيعة الضرر، والتي تم الاحتجاج بها أو إثارة أي قضية خلال هذه الإجراءات، ولا سيما من قبل مجلس الدولة الفرنسي ، كمعيار يهدف إلى الحد من نطاق مسؤولية الدولة عن القوانين غير الدستورية ، على وجه الخصوص، في خطورة الضرر، بمعنى أنه يجب أن يكون ضررًا جسيماً ، وكذلك تخصص الضرر، بمعنى أنه يجب أن يتعلق بعدد محدود من الناس ؛ في رأينا يجب أن نستبعد بالتأكيد، بقدر ما يتعلق الأمر بالحالة الراهنة، مدى ملاءمة الشروط المذكورة أعلاه. [xxxviii]

في حين أنه من الصحيح أن هناك حالات في بعض القوانين الداخلية يكون فيها الحق في التعويض أيضاً دالة على جسامة الضرر، والطبيعة الخطيرة بشكل غير طبيعي للضرر، فضلاً عن تخصصه فيما يتعلق بالأطراف المتضررة، صحيح أيضًا أن هذا التوجه يتعلق بالتعويض فيما يتعلق بالضرر الناتج عن الأفعال القانونية أي عن القوانين الدستورية . وبالتالي فإن شروط المشكلة ليست نفسها ، ولا يمكن أن تكون، هي نفسها الموجودة في هذه الحالة. سيكون من المفرط بالتأكيد أن يُطلب من الأفراد المصابين بسبب الأعمال غير القانونية غير الدستورية أن تكون الأضرار التي لحقت بهم غير طبيعية وخاصة، نتيجة لتركهم لا يتحملون فقط التأثيرات ذات الأهمية الثانوية، ولكن أيضًا تلك الشائعة بين فئة من الناس غير مقيدة حقًا؛ باختصار نحن نعتقد أن فكرة الخصم من الأضرار البسيطة، في هذه الحالة، فكرة سيئة. [xxxix]

في هذا الصدد، دعونا نلاحظ أولاً أن كون التدبير غير القانوني يشكل انتهاكًا واضحًا وخطيرًا، يتعارض مع أحد أحكام النظام وأيضًا يتعارض مع قبول معيار خطورة الضرر الاقتصادي إلى الحقوق الشخصية التي تضمنها، يجب أن تمنح مكانًا للتعويض لاستعادة التوازن المتأثر بهذا الفعل ذي الطابع غير القانوني، وهذا بغض النظر عن خطورة الضرر. علاوة على ذلك ، إذا ظهر اتجاه مشترك من حقوق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمسؤولية عن الأفعال غير القانونية للإدارات العامة ، فإن هذا الاتجاه يسير في اتجاه عدم جعل الجبر يعتمد على خطورة الضرر. [xl]

يضاف إلى حقيقة ذلك لا يبدو من الممكن قصر مسؤولية الدول على الحالات التي يتم فيها تحديد موضوعات القانون أو مجموعات من الأشخاص على وجه التحديد، ومن ناحية أخرى ، استبعادها حيث يستهدف القانون المعياري فئة واسعة من موضوعات الحق. في الواقع ، إذا كان صحيحًا أنه يمكن القول عن حق أن المتطلبات المتعلقة بالمصلحة العامة تؤدي إلى استبعاد التعويض عن الضرر الذي لحق بفئات كبيرة من الأشخاص ، وخاصة لتجنب التهم الثقيلة ومن الصحيح أيضًا أن مثل هذا البناء يعتمد على اعتبارات بسيطة للنفعية. سيبقى السؤال مطروحًا بالفعل ، لأن المسؤولية تخضع لانتهاك جسيم وواضح [xli] .

وخلاصة القول ، لا يبدو لي أنه يمكننا تجاهل حقيقة أن المسؤولية عن الأفعال غير القانونية والتعويض عن الأفعال القانونية حالتان مختلفتان جوهرياً؛ من المؤكد أنه ليس من دون أهمية أن حالة الجاذبية وتخصص الضرر قد تم طرحها ، في الفقه القضائي الفرنسي ، فقط للتعويض عن الضرر الناجم عن الأفعال المعيارية الصحيحة. علاوة على ذلك ، فإن الدولة الفرنسية نفسها ، عندما تصورت ، في قضية أليفار ، مسؤولية الدولة عن انتهاك قانون الجماعة باعتبارها مسؤولية لا تشوبها شائبة، بما أن التدابير الوطنية كانت تبررها المصلحة العامة ، فقد اتخذت على أنها راسخة شذوذ وتخصيص الضرر المزعوم [xlii] ، بحيث تحدث أحدهم ، في هذا الصدد ، عن مسؤولية دون تفتقر مجهزة، لأنه ليس من الضروري أن الإصابة يجب وضع الطبيعة غير العادية والخاصة . [xliii]

وفي نهاية المطاف ، يبدو لنا من الواضح تمامًا أن الشروط المتعلقة بطبيعة الضرر ، والتي هي علاوة على ذلك قادرة على أن تؤدي إلى نفي الحق في التعويض تمامًا ، ليس لها أي أساس أو سبب لوجود الضرر لا يرتبط المزعوم بالنشاط القانوني ولكن بالنشاط غير المشروع ؛ يجب أن ينطبق هذا الاستنتاج بالطبع أيضًا في حالات المسؤولية غير التعاقدية للمجتمع . [xliv]

- **يجب أن يكون الضرر خلال مدة التقادم :**

يضيف مجلس الدولة في قراراته الثلاثة المؤرخة في 24 ديسمبر 2019 الأداة الأخيرة والنهائية لضمان عدم وجود نتائج كارثية للمالية العامة نتيجة لإعلان عدم دستورية صدر عن المجلس الدستوري: ألا وهو التطبيق التلقائي لمدة التقادم أربع سنوات في الحيثية السابعة من قراراته الثلاثة ، حيث أكد مجلس الدولة أن **" فترة التقادم البالغة أربع سنوات تبدأ في العمل بمجرد معرفة الضرر الناتج عن تطبيق القانون على وضعه في واقعه ومداه من خلال الضحية ، دون أن يكون من الممكن اعتبارها شرعية على أنها تجهل وجود دعواه حتى تدخل إعلان عدم الدستورية ".**

دعونا نتذكر أن المصادرة كل أربع سنوات، والتي يطلق عليها بشكل غير صحيح "الوصفات الطبية الرباعية السنوات"، تم إنشاؤها بموجب القانون رقم 68-1250 المؤرخ 31 ديسمبر 1968 [xlv]، الذي يلغي النصوص السابقة ويستبدلها بموجب المادة 1 من قانون 1968، وتنص المادة الأولى من هذا القانون على أنه **" يتم تحديدها ، لصالح الدولة ، للإدارات والبلديات ، مع عدم الإخلال بالمصادرة المحددة التي يقررها القانون ، ومع مراعاة أحكام هذا القانون ، جميع المطالبات التي لم يتم دفعها خلال أربع سنوات من اليوم الأول من السنة التالية لذلك تم خلالها الحصول على الحقوق"** تضيف المادة (3) من القانون أن **"القيد لا يسري على**

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد السادس – العدد الثاني – البحث التاسع (ص: 163 - 186)
15 – آب – 2020 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الدائن الذي لا يستطيع أن يتصرف بمفرده أو من خلال ممثله القانوني أو لسبب قاهرة"؛ ولا ضد من يمكن اعتباره شرعيًا أنه يجهل وجود مطالبته أو مطالبة الشخص الذي يمثله بشكل قانون".[xlvi]

كما يعلن مجلس الدولة ، مشيرا إلى قاعدة كلاسيكية لقانون المسؤولية ، أن عدم الدستورية ليست كافية ، ولكن **" الأمر متروك للضحية لإثبات حقيقة التحيز ووجود صلة سببية بين عدم دستورية القانون وهذا التحيز ".**وأخيرا الحد في الوقت إمكانية إشراك مسؤولية الدولة، **" في فترة التقادم لمدة أربع سنوات تبدأ تشغيل بأسرع ما الضرر الناتج عن تطبيق القانون لموقعها يمكن أن يعرف في واقع الأمر ومداها من قبل الضحية ، دون أن يكون من الممكن اعتبارها شرعية وتجاهل وجود مطالبته حتى تدخل إعلان عدم دستورية "** .[xlvii]

في القضايا الثلاث المقدمة إلى مجلس الدولة ، لم يتم إثبات وجود صلة سببية بين عدم دستورية القانون وتحيزات المتقدمين ، مما أدى إلى عدم وجود أي مسؤولية من جانب الدولة بموجب القانون. [xlviii]

IV. خاتمة الدراسة والنتائج والتوصيات:

فمن المسلم به أن عدم مسؤولية الدولة عن عمل المشرع كان في الماضي موضوع رأي واسع النطاق إلى حد ما ؛ يكمن سبب وجودها في الملاحظة القائلة بأن الملك لا يستطيع أن يخطئ ، أو في نسخة أكثر حداثة وديمقراطية ، في سيادة البرلمان. وبعبارة أخرى ، فإن المشرع ، باعتباره التجسيد الأسمى للسيادة الشعبية ، وكذلك مع مراعاة الشرعية الديمقراطية التي يتمتع بها ، سيُعفى من حيث المبدأ من القواعد العامة للمسؤولية. مثل هذا المفهوم ، الذي ساد بشكل رئيسي في النظم القانونية حيث لا يُتوقع التحكم في مطابقة القانون فيما يتعلق بالمعايير الأعلى ، ولكن بموجب ثلاثة أحكام صادرة عن الجمعية العامة في 24 ديسمبر 2019 ، هذه وجب تقديمه بعبارات مختلفة بمجرد هناك معيار أعلى للتحقق من قانونية نشاط المشرع وربما الطعن فيها و هو ما أكد مجلس الدولة لأول مرة أنه يمكن إشراك مسؤولية الدولة في إصلاح الضرر الناتج عن القوانين المخالفة للدستور. ومع ذلك ، فإنه يخضع لإدانة السلطة التشريعية لظروف قاسية بشكل خاص ، مما يترك شكًا خطيرًا بشأن التقدم الحقيقي الذي يشكل هذا الابتكار الفقهي.مع حقيقة أن انتهاكات الدستور في بعض الأحيان أو في كثير من الأحيان تعزى إلى السلطة التشريعية نود أن نشير في هذا الصدد إلى أنه لا يميز وفقًا لما إذا كان الضرر ناشئًا مخالفة بسبب إغفال السلطة التشريعية أو التنفيذية حال كان مفهوم الحكم التشريعي ينطبق على الاثنين ، بالتأكيد لا يوجد سبب للاعتقاد بضرورة استنتاج آخر فيما يتعلق بالحالات المشار إليها في هذه الحالة. ومع ذلك ، كما ذكر مجلس الدولة الفرنسي في أوامر كل منها كمرجع ، إمكانية إن منحهم تعويضًا عن الضرر المعني سوف يحظره المجلس الدستوري ، على وجه التحديد لأن خروقات الدستور تُعزى إلى السلطة التشريعية في هذه الحالة ، من حيث الجوهر ، مع الأخذ في الاعتبار بإن مسؤولية الدولة مفتوحة من حيث المبدأ ولا يمكن الاضطلاع بها، إلا في ظل توافر عدة شروط يجب أن يحترم طالب التعويض هذه الشروط: –

1. ضرورة وجود حكم غير دستوري وعدم اعتراض من قبل المجلس الدستوري:

"إذا أعلن المجلس الدستوري أن هذا الحكم غير دستوري على أساس المادة 61-1 ، وقت "دراسة مسألة دستورية ذات أولوية ، أو بدلاً من ذلك ، على أساس المادة 61 ، عند دراسة الأحكام التشريعية التي تعدلها أو

تكملها أو تؤثر على مجالها". بالإضافة إلى ذلك ، "إن قرار المجلس الدستوري ، هو الذي يحدد الشروط والقيود التي بموجبها من المحتمل أن يتم التشكيك في الآثار التي أحدثها الحكم ، لا يعارضه، إما أنه يستثنيها صراحة ، أو أنها تسمح لكل أو جزء من الآثار المالية التي أنتجها القانون أن تستمر في أن تعويضات قد ترقى إلى الشك ". والتي تستمد من الدستور ، سلطة تحديد الآثار المترتبة بمرور الوقت على إعلان عدم دستورية قانون وبالتالي يمكن أن يقرر دائمًا إغلاق أو تقييد الطريق أمام أي مطالبة بالتعويض ؛

2. يجب أن يكون سبب الضرر المباشر في تطبيق القانون غير دستوري ؛ دليل على الضرر الحقيقي والمباشر : "إن الضحية هي التي تحدد حقيقة الضرر الذي تسببه ووجود صلة سببية مباشرة بين عدم دستورية القانون وهذا الضرر"

3. يجب أن تتم المطالبة في غضون أربع سنوات وفقا للتاريخ الذي يمكن أن تعرف فيه الأضرار التي لحقت بها بكاملها ، دون قرار من المجلس الدستوري بإعادة فتح هذه الفترة (قاعدة الوصاية الرباعية السنوات التي يمكن أن تعارضها المدعية من قبل الإدارة)

وهكذا ، في الحالة التي عرضت على الجمعية العامة بمجلس الدولة والتي تتعلق بأحكام تشريعية تتعلق بمشاركة الموظفين في نتائج المؤسسة التي أعلنها المجلس الدستوري مخالفة للدستور في عام 2013 ، يرى مجلس الدولة أنه لا توجد علاقة سببية مباشرة بين عدم دستورية هذه الأحكام والضرر الذي يلحقه المدعون ، في هذه الحالة شركتان وموظف واحد. ولذلك يرفض مطالبته بالتعويض.

ومع ذلك ، حتى الآن في الجزائر ، لم يقرر قط السؤال المتعلق بدعوى المسؤولية الرامية للتعويض بقانون مخالف للدستور؛ منذ الإصلاح الدستوري لعام2016 ؛ وصدور قرارين عن المجلس الدستوري رقم 01 /ق.م د/دع د/و 02 /ق.م د/دع د/ المؤرخين في 20نوفمبر لسنة..2019.، إن مسؤولية الدولة مفتوحة من حيث المبدأ للنقاش حتى يحسم مجلس الدولة الجزائري التقاضي في هذه المسألة وهي فرصة للتمييز بين التعويض عن الضرر الناتج عن اعتماد القانون والتعويض عن الضرر الناتج عن تطبيقه. الأول هو المسؤولية الكاملة عن خرق المساواة أمام الأعباء العامة. والثاني ، الذي يتعلق به الابتكار الرئيسي للحكم الجديد ، يتم تقديمه على أنه ناشئ "من المتطلبات الكامنة في التسلسل الهرمي للمعايير ، لإصلاح جميع الضرر الناتج عن تطبيق قانون يتجاهل الدستور.

الهوامش :

[i] **Rec.** p. 25, D. 1938, 3, p. 41, concl. G. Roujou de Boubée, note L. Rolland, RDP, 1938, p. 87, concl., note G. Jèze, S. 1938, 3, p. 25, concl., note P. Laroque.

[ii] **CE n° 279522** (N° Lexbase : A2006DUT), Rec. p.78, concl. L. Derapas, RFDA, 2007, p.631, concl. L. Derepas, p. 525, note D. Pouyaud et p.789, note M. Canedo-Paris, AJDA, 2007, chron. F. Lénica et J. Boucher, JCP éd. A, 2007, 2083, note C. Broyelle.

[iii] [iii] **Yann AGUILA et Cabinet Bredin**, ((Responsabilité de l'Eta)), Le Premier Think Tank juridique Publications 17 février 2020,françaisat

https://www.leclubdesjuristes.com/les-publications/responsabilite-de-letat/
35):26/03/2020 17 :(Consulté le
UN NOUVEAU CAS DE RESPONSABILITÉ : LA RESPONSABILITÉ DE ((iviv **Théo Ducharme,** L'ÉTAT DU FAIT DES LOIS DÉCLARÉES CONTRAIRES À LA CONSTITUTION (NOTE SOUS CE, ASS., 24 DÉCEMBRE 2019, SOCIÉTÉ PARIS CLICHY, SOCIÉTÉ HÔTELIÈRE PARIS EIFFEL SUFFREN ET M. A, N°425981, 425983 ET 428162), **Revue des droits et libertés fondamentaux. Copyright © 2011-2020.**
http://www.revuedlf.com/droit-administratif/un-nouveau-cas-de-responsabilite-la-responsabilite-de-letat-du-fait-des-lois-declarees-contraires-a-la-constitution-note-sous-ce-ass-24-decembre-2019-societe-paris-cl
(Consulté le:27/03/2020 10:44)
[v] **CE Ass.**, 24 décembre 2019, n°s 428162 (N° Lexbase : A2890Z9W) et 425983 (N° Lexbase : A2871Z99), publiés au recueil Lebon et n° 425981, inédit au recueil Lebon (N° Lexbase : A2870Z98).
- **Conseil d'Etat**, section du contentieux, 1ère chambre, 24 décembre 2019 (requête n° 425981) - https://www.conseil-etat.fr/Media/actualites/documents/2019/12-decembre/decis
- **Conseil d'Etat,** section du contentieux, 1ère chambre, 24 décembre 2019 (requête n° 425983) - https://www.conseil-etat.fr/Media/actualites/documents/2019/12-decembre/decis
- Conseil d'Etat, section du contentieux, 1ère chambre, 24 décembre 2019 (requête n° 428162) – https://www.conseil-etat.fr/Media/actualites/documents/2019/12-decembre/decis...
20):10/03/2020 et 20/03/2020 11:(Consulté le
- Communiqué de presse du Conseil d'Etat du 24 décembre 2019 - "Le Conseil d'Etat reconnaît la possibilité d'engager la responsabilité de l'Etat du fait de lois inconstitutionnelles, sous certaines conditions" - https://www.conseil-etat.fr/actualites/actualites/le-conseil-d-etat-reconnait.

20):10/03/2020 11:(Consulté le
[vi] **" La responsabilité de l'Etat du fait des lois est susceptible d'être engagée, d'une part, sur le fondement de l'égalité des citoyens devant les charges publiques, pour assurer la réparation de préjudices nés de l'adoption d'une loi à la condition que cette loi n'ait pas exclu toute indemnisation et que le préjudice dont il est demandé réparation, revêtant un caractère grave et spécial, ne puisse, dès lors, être regardé comme une charge incombant normalement aux intéressés.**
Décision(s) commentée(s):
Conseil d'Etat, 24 décembre 2019, Assemblée, Société hôtelière Paris Eiffel Suffren, requête numéro 425983.
Conseil d'Etat, Assemblée, 24 décembre 2019, Société Paris Clichy, requête numéro 425981.
Conseil d'Etat, Assemblée, 24 décembre 2019, M.A., requête numéro 428162.
[vii] **CE Ass., 30 mars 1966, n° 50515** (N° Lexbase : A0632B9B), Rec. p. 257, D. 1966, p. 582, note J-F. Lachaume, RDP, 1966, p. 774, concl. A. Bernard.
[viii] **Théo Ducharme**, ((La responsabilité de l'État du fait des lois déclarées contraires à Constitution)) Tome (Français) Broché – 22 octobre 2019.
https://www.amazon.fr/responsabilit%C3%A9-l%C3%89tat-d%C3%A9clar%C3%A9es-contraires-Constitution/dp/2275069119
53).:24/03/2020 18:(Consulté le

[ix] **SÉVERINE LEROYER,**"LA RECONNAISSANCE D'UNE RESPONSABILITÉ DE L'ÉTAT DU FAIT DES LOIS DÉCLARÉES INCONSTITUTIONNELLES : UN CADEAU EMPOISONNÉ ?, " JP blog, le blog de Jus Politicum, **Revue internationale de droit constitutionnel. 21 janvier 2020** http://blog.juspoliticum.com/2020/01/21/la-reconnaissance-dune-responsabilite-de-letat-du-fait-des-lois-declarees-inconstitutionnelles-un-cadeau-empoisonne-a-propos-des-arrets-ce-ass-24-decembre-2019-ste/

.)**17:27/03/2020 10:Consulté le**(

[x] **Conseil d'Etat**, Section, 6 novembre 1936, Arrighi, recueil p. 966 https://www.revuegeneraledudroit.eu/blog/decisions/conseil-detat-section-6-novembre-1936-arrighi-recueil-p-966

)56:162020/03/25:Consulté le (

[xi] **Bernard Stirn** , "Le Conseil d'Etat et le droit international. Intervention de Bernard Stirn, professeur associé à Sciences Po, lors du Colloque sur l'internationalisation du droit administratif, au Centre de droit public comparé de l'université Paris II Panthéon-Assas.p03. https://www.conseil-etat.fr/actualites/discours-et-interventions/le-conseil-d-etat-et-le-droit-international

)08:Consulté le27/03/2020 18(

[xii] **Bernard Stirn , Ibid.P03**

[xiii] **T. Ducharme,** La responsabilité de l'État du fait des lois déclarées contraires à la Constitution, LGDJ, 2019. https://www.conseil-constitutionnel.fr/publications/titre-vii/prix-de-these-du-conseil-constitutionnel

UN NOUVEAU CAS DE RESPONSABILITÉ : LA RESPONSABILITÉ DE ((xiv **Théo Ducharme,** L'ÉTAT DU FAIT DES LOIS DÉCLARÉES CONTRAIRES À LA CONSTITUTION (NOTE SOUS CE, ASS., 24 DÉCEMBRE 2019, SOCIÉTÉ PARIS CLICHY, SOCIÉTÉ HÔTELIÈRE PARIS EIFFEL SUFFREN ET M. A, N°425981, 425983 ET 428162) **Revue des droits et libertés fondamentaux.** Copyright © 2011-2020. http://www.revuedlf.com/droit-administratif/un-nouveau-cas-de-responsabilite-la-responsabilite-de-letat-du-fait-des-lois-declarees-contraires-a-la-constitution-note-sous-ce-ass-24-decembre-2019-societe-paris-cl

)Consulté le:27/03/2020 10:44(

[xv] **Ghislaine Alberton,** « Le législateur peut-il rester irresponsable ? Une loi inconventionnelle ou inconstitutionnelle ne peut être que fautive », AJDA. 2014. 2350. https://www.dalloz-actualite.fr/revue-de-presse/legislateur-peut-il-rester-irresponsable-

.)32: 132020/03/29 Consulté le (20141210#.XoCU_UCfDIU

LA RECOJP BLOGNNAISSANCE D'UNE RESPONSABILITÉ DE ((xvi **SÉVERINE LEROYER**, L'ÉTAT DU FAIT DES LOIS DÉCLARÉES INCONSTITUTIONNELLES : UN CADEAU JP blog, le blog de Jus Politicum, revue internationale de droit constitutionnel.))EMPOISONNÉ ? http://blog.juspoliticum.com/2020/01/21/la-reconnaissance-dune-responsabilite-de-letat-du-fait-des-lois-declarees-inconstitutionnelles-un-cadeau-empoisonne-a-propos-des-arrets-ce-ass-24-decembre-2019-ste/

.)Consulté le:27/03/2020 10:17(

[xvii] **Patrick BEUCHER et Flavien MEUNIER**, LA VIOLATION DU DROIT COMMUNAUTAIRE PAR LA COUR DE CASSATION Collectivités / International / Droit Européen / Droit communautaire eurojuris...Publié le : 05/06/2008 https://www.eurojuris.fr/articles/la-violation-du-droit-communautaire-par-la-cour-de-cassation-6728.htm

)57:29/03/2020 12 :Consulté le (

[xviii] ((في قضية فرانكوفيتش ، أعلنت محكمة العدل المبدأ الذي بموجبه ، "يقع على عاتق الدولة ، في إطار القانون الوطني للمسؤولية ، إصلاح عواقب الأضرار. في الواقع ، في غياب لوائح الجماعة ، فإن الأمر متروك للنظام القانوني الداخلي لكل دولة عضو لتعيين المحاكم المختصة وتنظيم الإجراءات الإجرائية للإجراءات القانونية التي تهدف إلى ضمان كامل حماية الحقوق التي يستمدها الخصوم من قانون الجماعة " . حددت محكمة العدل تقييم الضرر المتسبب فيه ومدى التعويض عن الضرر (ب) على مبدأ الاستقلالية الإجرائية (أ).....))

- CJEC 19 ، ، 1991 نوفمبر Francovich و Bonifaci

Arrêt de la Cour du 19 novembre42 رقم
https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=CELEX%3A61990CJ00061991.
La responsabilité de l'État en cas de violation du droit communautaire ((xix **Chahira BOUTAYEB**, Université de Paris I Panthéon-Sorbonne - DU Le Droit en Europe Memoire Online))par Xian Gu Droit et Sciences Politiques Droit International .
https://www.memoireonline.com/08/08/1513/la-responsabilite-des-etats-membres-en-cas-de-violation-du-droit-communautaire.html
)02:29/03/2020 13:Consulté le(
6 Chahira BOUTAYEB. La 3 ،op.cit ،Francovich and Bonifaci ، November 19919 ،[xx] **CJEC** responsabilité de l'État en cas de violation du droit communautaire Université de Paris I Panthéon-Sorbonne - DU Le Droit en Europe 2008.
[xxi] **Hugues Calvet**, Violation du droit communautaire: la responsabilité de l'Etat.LE JORNAL.DE LESECHOS. Publié le 13 mai 1996 à 1h01.
https://www.lesechos.fr/1996/05/violation-du-droit-communautaire-la-responsabilite-de-letat-834759
)57:28/03/2020 10:Consulté le(
op.cit. Brasserie du pêcheur and Factortame III, ، March 19965 ،[xxii] CJEC

- المرجع المذكور ، رقم 34. ترى المحكمة أنه "في النظام القانوني الدولي ، فإن الدولة ، التي ستتحمل مسؤوليتها بسبب انتهاك التزام دولي ، تعتبر أيضًا في وحدتها ، أن الانتهاك ينسب أصل الضرر إلى السلطة التشريعية أو القضائية أو التنفيذية. يجب أن يكون هذا أكثر من ذلك في النظام القانوني للجماعة مثل جميع سلطات الدول".

UN NOUVEAU CAS DE RESPONSABILITÉ : LA RESPONSABILITÉ DE ((xxiii **Théo Ducharme**. L'ÉTAT DU FAIT DES LOIS DÉCLARÉES CONTRAIRES À LA CONSTITUTION (NOTE SOUS CE, ASS., 24 DÉCEMBRE 2019, SOCIÉTÉ PARIS CLICHY, SOCIÉTÉ HÔTELIÈRE PARIS EIFFEL SUFFREN ET M. A, N°425981, 425983 ET 428162) Revue des droits et libertés fondamentaux. Copyright © 201 Théo Ducharme. Ibid.1-2020.
[xxiv] **Théo Ducharme. Ibid.**
[xxv] **Pierre Tifine**, [Jurisprudence] La responsabilité de l'Etat du fait d'une loi inconstitutionnelle La lettre juridique n°809 du 16 janvier 2020 : Responsabilité administrative. La lettre juridique janvier 2020, Edition n°809 du 16/01/2020.
Responsabilité administrative Jurisprudence] La responsabilité de l'Etat du fait d'une loi ((
https://www.lexbase.fr/revues-juridiques/56049758-jurisprudence-la-))- inconstitutionnelle
responsabilite-de-lretat-du-fait-drune-loi-inconstitutionnelle
(Consulté le: 13/07/2020 12:36.)
[xxvi] P. Cossalter, in revue électronique, RGD,

https://www.revuegeneraledudroit.eu/blog/2019/12/25
(Consulté le: 29/03/2020 10:47)

[xxvii] **SÉVERINE LEROYER., OP CIT**

[xxviii] **CE Ass.,** 24 décembre 2019, n°s 428162 (N° Lexbase : A2890Z9W) et 425983 (N° Lexbase : A2871Z99), publiés au recueil Lebon et n° 425981, inédit au recueil Lebon (N° Lexbase : A2870Z98).

[xxix] **Philippe Cossalter**, De la responsabilité de l'Etat du fait des lois inconstitutionnelles. Revue générale du droit .
https://www.revuegeneraledudroit.eu/blog/2019/12/25/de-la-responsabilite-de-letat-du-fait-des-lois-inconstitutionnelles
(Consulté le: 13/07/2020 12:36.)

- Philippe Cossalter, ' De la responsabilité de l'Etat du fait des lois inconstitutionnelles, Note sous CE, Ass., 24 décembre 2019, Société Paris Clichy e.a. n° 425981, 425983, 428162 ' : Revue générale du droit on line, 2019, numéro 50584 (www.revuegeneraledudroit.eu/?p=50584.

[xxx] **Conseil d'Etat,** 1 / 4 SSR, du 11 juillet 1990, 85416, inédit au recueil Lebon –
https://www.legifrance.gouv.fr/
https://www.legifrance.gouv.fr/affichJuriAdmin.do?oldAction=rechJuriAdmin&idTexte=CETATEXT000007787081&fastReqId=1094060091&fastPos=1
(Consulté le: 28/03/2020 18:38.)

[xxxi] **Tejera Hernández ET Evangelina Verónica,** La responsabilidad patrimonial Del estado legislador en el derecho español the patrimonial responsability of the legislator in the law of spain. Boletín Mexicano de Derecho Comparado.
Volume 47, Issue 141, September–December 2014, Pages 1137-1164
https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S004186331471186X
(Consulté le: 27/03/2020 21:38)

[xxxii] Lebon 25 ; S. 1938.3.25, concl. Roujou, note P. Laroque ; D.1938.3.41, concl. Roujou, note Rolland ; RD publ. 1938.87, concl. Roujou, note JèzeGrandsArrets50 fLEURETTE.pdf

[xxxiii] **Article 62, version postérieure à la révision de 2008 : « Une disposition déclarée inconstitutionnelle sur le fondement de l'article 61Une disposition déclarée inconstitutionnelle sur le fondement de l'article 61 ne peut être promulguée ni mise en application. Une disposition déclarée inconstitutionnelle sur le fondement de l'article 61-1 est abrogée à compter de la publication de la décision du Conseil constitutionnel ou d'une date ultérieure fixée par cette décision. Le Conseil constitutionnel détermine les conditions et limites dans lesquelles les effets que la disposition a produits sont susceptibles d'être remis en cause. Les décisions du Conseil constitutionnel ne sont susceptibles d'aucun recours. Elles s'imposent aux pouvoirs publics et à toutes les autorités administratives et juridictionnelles.**
Article 62 de la Constitution de la Cinquième République française
https://fr.wikipedia.org/wiki/Article_62_de_la_Constitution_de_la_Cinqui%C3%A8me_R%C3%A9publique_fran%C3%A7aise
(Consulté le: 10/03/2020 20:13.).

[xxxiv] **Jean Moulin,** « Les effets dans le temps des décisions QPC. Le Conseil constitutionnel, "maître du temps" ? Le législateur, bouche du Conseil constitutionnel ? », NCCC, n° 40, 2013, p. 8.

[xxxv] **Ibid.p8**

[xxxvi] **Sylvie Salles**, Le conséquentialisme dans la jurisprudence du Conseil constitutionnel, LGDJ, Bibl. cons. sc. po., Tome 147, 2016, 773 p.
http://juspoliticum.com/article/Sylvie-Salles-Le-consequentialisme-dans-la-jurisprudence-du-Conseil-constitutionnel-Paris-LGDJ-2016-1191.html

(Consulté le: 01/03/202013:47.)
UN NOUVEAU CAS DE RESPONSABILITÉ : LA RESPONSABILITÉ ((.[xxxvii] **Théo Ducharme** (NOTE))DE L'ÉTAT DU FAIT DES LOIS DÉCLARÉES CONTRAIRES À LA CONSTITUTION SOUS CE, ASS., 24 DÉCEMBRE 2019, SOCIÉTÉ PARIS CLICHY, SOCIÉTÉ HÔTELIÈRE PARIS EIFFEL SUFFREN ET M. A, N°425981, 425983 ET 428162) Revue des droits et libertés fondamentaux. Copyright © 2011-2020.
http://www.revuedlf.com/droit-administratif/un-nouveau-cas-de-responsabilite-la-responsabilite-de-letat-du-fait-des-lois-declarees-contraires-a-la-constitution-note-sous-ce-ass-24-decembre-2019-societe-paris-cl
(Consulté le: 29 /03/202010:56.)
[xxxviii] CE Ass., 24 décembre 2019, n°s 428162 (N° Lexbase : A2890Z9W) et 425983 (N° Lexbase : A2871Z99), publiés au recueil Lebon et n° 425981, inédit au recueil Lebon (N° Lexbase : A2870Z98).
[xxxix] **Chahira BOUTAYEB**, La responsabilité de l'État en cas de violation du droit communautaire par Xian Gu Université de Paris I Panthéon-Sorbonne - DU Le Droit en Europe Memoire Online Droit et Sciences Politiques Droit International
https://www.memoireonline.com/08/08/1513/la-responsabilite-des-etats-membres-en-cas-de-violation-du-droit-communautaire.html
(Consulté le: 29/03/2020 13:20.)
[xl] **Chahira BOUTAYEB, Ibid.**
[xli] **" C'est pourquoi, lorsqu'une violation du droit communautaire par un Etat membre est imputable au législateur national agissant dans un domaine où il dispose d'une large marge d'appréciation[5] pour opérer des choix normatifs, les particuliers lésés ont droit à réparation dès lors que la règle du droit communautaire a pour objet de leur conférer des droits, que la violation est suffisamment caractérisée et qu'il existe un lien de causalité direct entre cette violation et le préjudice subi par les particuliers. Après avoir rappelé ces principes, la Cour constate que les législateurs allemands et britanniques disposaient tous deux de larges pouvoirs d'appréciation (points 47 à 50). Dans de telles circonstances, un droit à réparation est reconnu par le droit communautaire dès lors que trois conditions sont réunies (point 51). [...]**
-T Damien. La responsabilité des Etats membres pour violation du droit.
https://www.doc-du-juriste.com/droit-public-et-international/droit-europeen/cours-de-professeur/responsabilite-etats-membres-violation-droit-communautaire-478138.htmlroit.
(Consulté le: 28/03/202011:16.)
Actes du colloque : vers de nouvelles normes en droit de la ((xlii **Vlad CONSTANTINESCO**, . Palais du Luxembourg, 11 et 12 mai 2001.)) responsabilité publique
https://www.senat.fr/colloques/colloque_responsabilite_publique/colloque_responsabilite_publique4.html
(Consulté le: 27/03/202020:35.)
[xliii] Monsieur Vlad CONSTANTINESCO, Ibid.
[xliv] Monsieur Vlad CONSTANTINESCO, Ibid
[xlv] Philippe Cossalter, opcit Philippe Cossalter ,op.cit.
http://blog.juspoliticum.com/2020/01/21/la-reconnaissance-dune-responsabilite-de-letat-du-fait-des-lois-declarees-inconstitutionnelles-un-cadeau-empoisonne-a-propos-des-arrets-ce-ass-24-decembre-2019-ste/
(Consulté le: 29/03/2020 14:05)
[xlvi] **Philippe Cossalter**, **op cit**

[xlvii] **CE Ass., 24 décembre** 2019, n°s 428162 (N° Lexbase : A2890Z9W) et 425983 (N° Lexbase : A2871Z99), publiés au recueil Lebon et n° 425981, inédit au recueil Lebon (N° Lexbase : A2870Z98).
[xlviii] **CE Ass., 24 décembre** 2019, n°s 428162 (N° Lexbase : A2890Z9W) et 425983 (N° Lexbase : A2871Z99), publiés au recueil Lebon et n° 425981, inédit au recueil Lebon (N° Lexbase : A2870Z98).